



هنا نظيره في إسواتيني بالعيد الوطني وعزى نظيرته في بنغلاديش بضحايا انفجار مسجد

الغانم: وجهت دعوتين لعقد جلستين خاصتين بالميزانيات والتصويت على طلبى طرح الثقة بـ «التربية» و«الداخلية»



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترشحا لاجتماع مكتب المجلس ويبدو نايف المرادس وأحمد الفضل وصفاء الهاشم وعودة الرويعي وخالد الشطي وعلام الكندري



الرئيس مرزوق الغانم متحدثا

سامح عبدالحفيظ

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن توجيهه دعوتين لعقد جلستين خاصتين، تتعلق الأولى والتي ستكون يومي الثلاثاء والأربعاء بمناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي، في حين ستكون الثانية يوم الخميس للتصويت على طلبى طرح الثقة بوزير التربية

ووزير التعليم العالي د.سعود الحربي ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية انس الصالح. وأضاف الغانم، في تصريح صحافي أمس عقب اجتماع مكتب المجلس، «وجهت الدعوة لعقد جلسة خاصة يومي الثلاثاء والأربعاء لمناقشة تقارير الميزانيات المتعلقة بالجهات الملحقة والمستقلة ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة ثم الحالة المالية

للدولة ومشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية، وملحقاتها وتوايها من تقارير ديوان المحاسبة وغيرها». وأعرّب الغانم عن أمله في أن يتم الانتهاء من الميزانيات في الجلسة الخاصة المقرر عقدها يومي الثلاثاء والأربعاء، مضيفا: إن لم تنته فسيُرحل الجزء الذي لم ينته منه إلى يوم جلسة يوم الخميس بعد التصويت على طلبى طرح الثقة.

وأشار الغانم إلى أن الجلسة الخاصة يوم الخميس ستكون للتصويت على طلبى طرح الثقة بوزير التربية والداخلية، إضافة إلى البنود التي لم يتم استكمالها في جلستى الثلاثاء والأربعاء. من جانب آخر، بعث الرئيس الغانم أمس ببرقيتي تهنئة إلى رئيسة مجلس الشيوخ في مملكة إسواتيني، لينديوي دلاميني،

ورئيس مجلس النواب بيتروس مافيمبيليا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما. كما بعث الغانم ببرقية إلى رئيسة البرلمان البنغلاديشي شيرين شارمين تشودري أعرب فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا انفجار مسجد في جنوب العاصمة دكا والذي أسفر عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين.

مخالف للشرع والدستور وقوانين الدولة

العدساني: نرفض تسريبات أمن الدولة جملة وتفصيلاً



رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أن ملف تسريب تحقيقات جهاز أمن الدولة سيحال إلى النيابة العامة، مبيّنا أن حقائق ستكشف عن وجود متواطئين ومتخاذلين وخيانة للوطن والوظيفة.

وقال العدساني في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس إن تسريبات جهاز أمن الدولة التابع لوزارة الداخلية أمر نرفضه جملة وتفصيلاً ومخالف للشرع والدستور وقوانين الدولة، إنما يفترض تحويل كل الملفات إلى النيابة العامة.

وأضاف أؤكد وعلى مسؤوليتي أنه ستكشف حقائق عن وجود متواطئين ومتخاذلين وخيانة للوطن

والوظيفة، «مشددا على الحديث عن قلة قليلة من رجال وزارة الداخلية بينما الأغلبية العظمى من رجال الداخلية هم كورونا الذي كان يتضمن انتقاصا من رواتب الموظفين. واستغرب الفضالة هذه التصرفات بحق العمالة الوطنية

الصدوق الماليزي من قبل بعض رجال وزارة الداخلية لداخل وخارج الكويت وكل ذلك سينكشف قريبا.

وبيّن أنه استجوب الوزير المناسب في الوقت المناسب حينما قام باستجواب وزير الداخلية السابق في شهر نوفمبر من عام 2019 وتم إسقاط الحكومة برئيسها وتم تغيير رئيس الوزراء.

وشدد على وجوب تحقيق المصلحة العامة وفق المعايير الصحيحة، وتحقيق المصلحة العامة وفق المعايير الصحيحة، مؤكدا أنه لن يتم قبول التجاوزات المالية والإدارية والقانونية أو التجسس، وأوضح أن الاستجواب الذي تقدم به لوزير الداخلية

السابق ذكرت فيه كل التجاوزات باستباحة المال العام أو التواطؤ ومنح الأموال لمغربين بعلم وزارة الداخلية. وقال «من هو راكب في المركب ولا يعلم فليقف منه، وهناك تواطؤ فيما يخص موضوع الصدوق الماليزي وكيف تم أخذ التسجيلات من جهاز أمن الدولة وتسليمها لآخرين وهذا الأمر لن نقبل به بتاتا».

وأوضح أن أي مخالفة دستورية أو إدارية أو قانونية سيجاسب عليها الوزير المختص، وأي شخص خالف أو تجاوز ستمت محاسبته، متعهدا بمراقبة كل الملفات دون استثناء وإحالتها للجهات القانونية.

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة قال في مقدمته: يمثل الموظفون الكويتيون العاملون في القطاع الحكومي بالكويت شريحة كبيرة ومهمة في المجتمع.

ونظرا لضرورة تقدير الموظفين الذين بذلوا حياتهم الوظيفية في خدمة الجهات التي يعملون بها، خصوصا بين صفوف أصحاب التقارير المتميزة طوال فترة عملهم.

أسامة الشاهين



الشاهين: ترقية المتقاعدين المدنيين لدرجة أعلى أسوة بالعسكريين

من الموظفين المتقاعدين، الذين أفضوا حياتهم الوظيفية في خدمة وطنهم العزيز الدرجة الوظيفية التالية ضمن إجراءات التقاعد، وذلك حرصا على تحفيز الموظفين العاملين بالدولة، ولتكريمهم معنويا ودعمهم ماديا بزيادة المعاش التقاعدي لهم. ونص الاقتراح على الآتي: «ترقية المتقاعدين الكويتيين إلى الدرجة الوظيفية التالية في حال التقدم للتقاعد، أسوة بالعسكريين العاملين في الدولة».

الدلال يسأل عن البيانات الخاصة بالتعاقد المباشر في «المناقصات»



محمد الدلال

الجهات المختصة وبالأخص لجنة المناقصات المركزية والأسباب التي أدت إلى الموافقة على التعاقد المباشر في هذا الطلب.

2 - ما موقف رأي ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأن طلب التعاقد المباشر للديوان الأميري لشراء الطائرتين المذكور أمرهم أعلاه، وهل يوجد مبرر للتعاقد المباشر؟ مع تزويدي بالإجراءات التي تمت لأخذ رأي الجهات الرقابية وفقا للقانون.

3 - هل الأسطول الجوي التابع للديوان الأميري لديه اكتفاء بما لديه من طائرات ام الأسطول بحاجة لطائرات جديدة، يرجى تزويدنا بأي دراسات أو تقييم في هذا الشأن في ظل أوضاع العجز المالي للدولة.

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح قال في مقدمته: تناولت وسائل الإعلام خبر قيام الجهات المختصة بالدولة باعتماد الموافقة للديوان الأميري على التعاقد المباشر لشراء طائرتين جديدتين من نوع G700 من شركة GULFSTREAM بمبلغ إجمالي قدره 156 مليون دولار (ما يعادل 48 مليون دينار) ونظرا لأهمية الموضوع، يرجى إفادتنا بالآتي:

محمد الدلال



الفضالة: نرفض تسريح العمالة الوطنية من «الخاص»

طالب النائب يوسف الفضالة الحكومة ممثلة بوزيرة الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بضرورة عدم رد قانون العمل في القطاع الأهلي والتحرك لإنهاء ملف تسريح العمالة الوطنية من القطاع الخاص. وقال الفضالة في تصريح صحافي بمجلس الأمة «وصلتني معلومات عن تسريح العمالة في

قطاع البنوك والاقتصادية بشكل عام»، مؤكدا أن هذا الأمر مرفوض وأنه سبق أن احتج عليه أكثر من مرة. ولغت إلى أنه كانت له مواقف في هذا الشأن خاصة حينما رفض قانون معالجة آثار تداعيات جائحة كورونا الذي كان يتضمن انتقاصا من رواتب الموظفين.

وأستغرب الفضالة هذه التصرفات بحق العمالة الوطنية



يوسف الفضالة

السلامي: إعلان صربيا وكوسوفو افتتاح سفارات في القدس المحتلة مخالف للقانون الدولي



د.د.مichel السلامي

عبر د.مichel السلامي عن رئيس البرلمان العربي عن رفض البرلمان العربي لإعلان كل من جمهورية صربيا وكوسوفو عزمهما افتتاح سفارات لهما في مدينة القدس المحتلة، متبها لخطورة المساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم لمدينة القدس المحتلة. وأكد رئيس البرلمان العربي أن هذه القرارات أحادية الجانب تمثل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بشأن الوضع القانوني لمدينة القدس المحتلة، ومنها قرار

رقم 2334 لعام 2016م بشأن عدم اعتراف مجلس الأمن بأي تغييرات تجريها إسرائيل على مدينة القدس بغير طريق المفاوضات، فضلا عن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة ومنها القرار الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 2017م الذي أكد أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس المحتلة أو تركيبها الديموغرافية ليس لها أي أثر قانوني وتعتبر لاغية وباطلة بموجب القانون الدولي. وشدد رئيس البرلمان العربي على أن هذه الخطوة التي أعلنت كل من جمهورية صربيا وكوسوفو القيام بها

لن تغير شيئا من الوضعية القانونية والتاريخية لمدينة القدس باعتبارها واقعة تحت الاحتلال ولا يجوز القيام بأي أعمال من شأنها تغيير الوضع القائم في المدينة. ودعا رئيس البرلمان العربي حكومة وبرنامج جمهورية صربيا وكوسوفو إلى مراجعة هذه القرارات والعدول عنها، حيث تمثل مخالفة صريحة للإجماع الدولي بشأن مدينة القدس المحتلة وستحضر بعلاقتها بالعالمين العربي والإسلامي، مطالبا دول العالم بالابتعاد عن اتخاذ مثل هذه الخطوات التي سيكون لها تأثيرات سلبية على مستقبل عملية السلام

وتأجيج الصراع في المنطقة. وأكد رئيس البرلمان العربي تمسك البرلمان العربي بقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لعام 2002م في حل القضية الفلسطينية. **ثول مرة في الكويت** شاهد بتقنية الواقع المعزز حمل تطبيق Zappar

الشطي يستفسر عن «معيشة» العمال



خالد الشطي

من قبل وزارتك فيما يتعلق بشروط سكن العمالة، مع كشف توضيحي يبين نوع الاستثناء الصادر.

5- يرجى تزويدي بكشف يحتوي على أسماء الشركات التي تزيد فيها عدد العمالة الأجنبية على 50 عاملا (اسم الشركة، طبيعة الترخيص والعمل، جنسية العمالة المسجلة، الشهادة الدراسية للعمال).

6- يرجى تزويدي بكشف يحتوي على أسماء الشركات الحاصلة على استثناءات زيادة عدد العمالة خلال 10 سنوات الماضية (اسم الشركة، عدد العمالة المرخصة لها ضمن تقدير الاحتياج، الاستثناءات الصادرة لكل شركة بزيادة عدد العمالة). 7- يرجى تزويدي بكشف يحتوي على أسماء الشركات الحاصلة على استثناء لجلب العمالة.

وجه النائب خالد الشطي سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة دولة العقيل، طالب فيه تزويده وإفادته بما يلي: 1- يرجى تزويدي بنسخة من الشروط التي توجبها الوزارة على الشركات فيما يتعلق بتوفير السكن للعمالة العاملة ضمن عقود الشركة. 2 - هل هناك زيارات ميدانية دورية من قبل مفتشي الوزارة للتأكد من التزامات الشركات تجاه شروط السكن والمعيشة للعمالة؟ 3 - يرجى تزويدي بنسخة من محاضر المخالفات التي وقعت الوزارة على الشركات المخالفة لشروط السكن، وما الإجراءات المتخذة تجاه تلك الشركات؟ 4 - يرجى تزويدي بالاستثناءات الصادرة